دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية

إعداد طالب الدكتوراه

محمد هيبه علي أخطيبة

مشاركة الأستاذ الدكتور

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد حسون

أحمد ناصوري

قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية، وذلك نظراً إلى الأهمية التي تمثلها قضية السلم والأمن في قارة أفريقية، وتقوم هذه الدراسة على فرضية: أنه كلما اعتمد مجلس السلم الأفريقي في تمويله ودعمه فنياً ولوجيستياً على جهات من خارج القارة الأفريقية، كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى، ضعفت فاعلية الدور الذي يقوم به في حل النزاعات في القارة وتسويتها، وإنّ التدخلات الخارجية في النزاعات الأفريقية تحت أي ذريعة كانت تؤدي إلى الحد من دور المجلس في حل النزاعات في القارة وتسويتها، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مبحثين، ركز الأول منها على توضيح أهم المواد الواردة في بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، وتطرق المبحث الثاني إلى نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس لتسويتها، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التمويل الذي يأتي إلى المجلس من طرف الدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى أدى إلى فقدان المجلس لاستقلاله في عمله، وأن الضغوط والتدخلات الخارجية أضعفت من دور المجلس في حل النزاعات الأفريقية وتسويتها، وأدت إلى توسيع هذه النزاعات وتدويلها، واستغلالها لصالح أجندات خارجية، وأن ضعف التمويل، وقلة الخبرة لدى المجلس أدت إلى الحد من فاعلية دوره في حل النزاعات وتسويتها في القارة.

تمهيد:

تعد قضية السلم والأمن في أفريقية قضية خطيرة جداً، فغيابها يعني غياب التنمية، وهروب رأس المال، وضياع الموارد البشرية، ومن ثمّ تبيد ثروات الدول الأفريقية، وعدم القدرة على المضي قدماً في برامج التنمية التي تؤثر سلباً في برامج الإصلاح، اقتصادية كانت أم سياسية.

وإدراكاً من القادة الأفارقة لهذه المخاطر، فقد قرروا خلال انعقاد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقية في 9/10/2002م، إنشاء "مجلس السلم والأمن الأفريقي"، إذ أقرت القمة البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه، على أن تظل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة، وإلى حين التصديق على البروتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ودخوله حيز التنفيذ.⁽¹⁾

وكان دخول بروتوكول المجلس حيز التنفيذ في 26/12/2003م، وفي 25/5/2004م، دشّن مجلس السلم والأمن الأفريقي، وقد شارك في الاحتفال رؤساء ثماني دول أفريقية، وعدد من كبار المسؤولين، وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.⁽²⁾ ومن أجل الوصول إلى نتائج صحيحة في هذه الدراسة علينا في البداية تحديد الآتي:-

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى فاعلية الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها داخل القارة الأفريقية، وذلك من خلال ما هو متاح له من صلاحيات وإمكانات، وما يواجهه من معوقات وتحديات على أرض الواقع.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1- ما مدى فاعلية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات في أفريقية وتسويتها؟

1 إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، تحرير: البشير علي الكوت، الاتحاد الأفريقي، بحوث الاتحاد الأفريقي، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2005)، ص 141.
2 عبد الملك عودة، "مجلس السلم والأمن الأفريقي"، صحيفة الأهرام، 9 يونيو 2004.

2- هل يملك المجلس الإمكانيات المادية والخبرة الكافية التي تمكنه من إنجاز مهامه على الوجه المطلوب؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

يمكن تحديد فرضية الدراسة في الآتي:

1- كلما اعتمد المجلس في تمويله ودعمه فنياً ولوجيستياً على جهات من خارج القارة الأفريقية، كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى، ضعفت فاعلية الدور الذي يقوم به في حل النزاعات في القارة وتسويتها.

2- إن صغر حجم الرقعة الجغرافية التي يكون عليها النزاع وعدم توسعه وتدويله تجعل دور المجلس أكثر فاعلية في حل هذا النزاع وتسويته بالمتاح له من إمكانيات.

3- إن التدخلات الخارجية في النزاعات الأفريقية، تحت أي ذريعة كانت، تؤدي إلى الحد من فاعلية دور المجلس في حل النزاعات في القارة وتسويتها.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة للتعريف بهذا المجلس، من خلال استعراض أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ له، التي توضح طبيعة هذا المجلس وأهدافه ومبادئه ومهامه وآليات عمله، وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في الكشف عن مدى فاعلية دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة الأفريقية، وذلك من خلال عرض نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس لحلها وتسويتها.

رابعاً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

1- تعرّف أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ للمجلس والمنظمة لعمله.

2- محاولة الوقوف على مدى فاعلية دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة الأفريقية.

3- الكشف عن المعوقات والتحديات التي واجهت المجلس عند قيامه بمهامه على أرض الواقع.

وسيتّم تناول هذا الموضوع من خلال مبحثين، هما كالآتي:

المبحث الأول: قراءة لأهم مواد بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي.

المبحث الثاني: نماذج من دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة.

وفيما يأتي توضيح المباحث السابقة:

المبحث الأول: قراءة لأهم مواد بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي:

يركز هذا المبحث على توضيح أهم المواد الواردة في بروتوكول المجلس التي حددت طبيعة المجلس، وأهدافه، ومبادئه، وتشكيلته، وأهم مهامه وسلطاته، وعلاقته بالأمم المتحدة والبرلمان الأفريقي والمنظمات الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: طبيعة المجلس وأهدافه ومبادئه وتشكيله:

أولاً: طبيعة المجلس:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الأفريقي، ويعاون المجلس كل من المفوضية، ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار القاري المبكر، وقوة أفريقية للتدخل السريع، وصندوق خاص.

ثانياً: الأهداف:

نصت المادة الثالثة من بروتوكول المجلس على الأهداف التي من أجلها أنشئ مجلس السلم والأمن الأفريقي، إذ انطوت هذه الأهداف على أهم الموضوعات ذات الصلة بالصراعات والسلم والأمن والاستقرار في القارة برؤى أعمق من ذي قبل، وذلك بربط هذه الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع الصراعات، وبين ترقيع الصراعات وتسويتها ومنعها، وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات، للحيلولة دون تجدد أعمال العنف وتنسيق ومواءمة الجهود

القارية الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ومكافحته بجوانبه كلها، ووضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد، طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إنشاء المجلس وهو تعزيز السلم والأمن والاستقرار لضمان وحماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الأفريقية وبيئتها، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: المبادئ:

نصت أهم المبادئ الواردة في بروتوكول المجلس على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال، واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحديتها، مع حق التدخل في شؤونها الداخلية في ثلاث حالات فقط هي: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلم والأمن، وذلك طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.⁽¹⁾

رابعاً: تشكيل المجلس:

يتشكل المجلس من خمسة عشر عضواً يمثلون أقاليم القارة الخمسة، يختارون على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم مدة سنتين، وخمسة أعضاء ينتخبون مدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية، وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب، ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات، وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد، وأما عن طريقة انتخاب الأعضاء، فتتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت.⁽²⁾

وقد أجرى آخر انتخاب لأعضاء المجلس مدة سنتين في يناير 2010م، وذلك ابتداءً من أبريل 2010م وحتى مارس 2012م، والدول التي انتُخبت: عن إقليم أفريقية الوسطى: بروندي، تشاد، وعن إقليم أفريقية الشرقية: جيبوتي، رواندا، وعن إقليم شمال أفريقية: موريتانيا، وعن إقليم أفريقية الجنوبية: ناميبيا، جنوب أفريقية، وعن إقليم غرب أفريقية: بنين، كوت ديفوار، مالي.

1- حول المبادئ انظر:

المادة (4) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، أفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، الصيف 2006م)، ص 256 - ص 257.

2 المادة (5) بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، نفس المصدر السابق، ص 256.

وانتُخب أيضاً في يناير 2010م أعضاء المجلس مدة ثلاث سنوات، وذلك ابتداءً من أبريل 2010م، حتى مارس 2013م، والدول التي انتُخبت: عن إقليم أفريقية الوسطى: غينيا الاستوائية، وعن إقليم أفريقية الشرقية: كينيا، وعن إقليم أفريقية الشمالية: ليبيا، وعن إقليم أفريقية الجنوبية: زمبابوي، وعن إقليم غرب أفريقية: نيجيريا.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مهام المجلس وسلطاته وهيكله وآلياته وعلاقته بالمنظمات الدولية:

أولاً: مهام المجلس:

المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الأفريقي هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة الأساسية حدد البروتوكول للمجلس عدداً من المهام الفرعية الأخرى للقيام بها، ومن هذه المهام، الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق وعمليات دعم السلم والتدخل طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد، فيما يتعلق بظروف خطيرة، وهي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والعمل الإنساني وإدارة الكوارث، وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات.

وقد تضمنت المادة الرابعة عشرة من بروتوكول المجلس شرحاً تفصيلياً لكيفية قيام المجلس بهذه المهمة، وفضلاً عن هذه المهام التي ذُكرت، يقوم المجلس بأية مهام أخرى قد يقررها مؤتمر الاتحاد.⁽²⁾

ثانياً: سلطات المجلس:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ المبادرات والإجراءات كلها التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر الصراعات.

1 قرار صادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، بشأن انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، رقم القرار: ASSEMBLY/AU/DEC.280(XIV).

2 وللمزيد حول مهام المجلس، انظر:-

المادة (6) والمادة (14) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، أفاق أفريقية، مرجع سابق، ص ص 257-267.

وقد منحت المادة السابعة من البروتوكول العديد من السلطات للمجلس، إذ نصت الفقرة "1" من هذه المادة على عدد من هذه السلطات التي يتمتع بها المجلس ويباشرها بالتعاون مع رئيس المفوضية، وهذه السلطات هي: ترقيب الخلافات والصراعات ومنعها، فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم وبناءه لتسوية الصراعات حيثما تحدث، وتشمل سلطات المجلس التصريح بتشكيل بعثات دعم السلم ونشرها، وهي من أهم السلطات التي يتميز بها المجلس، ويأتي استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة، وفقاً للفقرتين (ح، ي) من المادة الرابعة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو في الاتحاد، ومن سلطات المجلس أيضاً ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى.

ثالثاً: الهياكل واللجان الفرعية:

يجوز لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية كلما رأى ذلك ضرورياً لأداء مهامه، وتشمل هذه الأجهزة لجاناً مؤقتة للوساطة والتوفيق والتحقيق، وتتكون هذه اللجان من دولة واحدة أو عدة دول، ويمكن للمجلس أن ينظر في أمر إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرها.⁽¹⁾

رابعاً: آليات المجلس:

نصت المواد "11، 12، 13، 21" من بروتوكول المجلس على أربع آليات للمجلس، وتشكل هذه الآليات جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس، وهي على النحو الآتي:

1- هيئة الحكماء: وتتكون من خمس شخصيات لها مكانتها لدى قطاعات المجتمع كافة، وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية، ويقوم باختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويعينون مدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر. وتقوم هيئة الحكماء بتقديم النصح إلى المجلس وإلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في القارة، وتقوم أيضاً وبناءً على طلب المجلس، أو بمبادرتها

1 الفقرة (5) من المادة (8) التي تتعلق بالإجراءات، بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، المرجع السابق، ص 258.

الخاصة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية كلاًهما لمنع الصراعات، وتقديم الهيئة تقاريرها للمجلس، ومنه للمؤتمر.

2- نظام الإنذار القاري المبكر: يتكون النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بفرقة الأوضاع، وتعدّ جزءاً من إدارة السلم والأمن في الاتحاد، وتتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية، مثل آلية الإكوموج في تجمع الأيكواس بغرب أفريقية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات.

ويتكون هيكل النظام من "21" عضواً، فضلاً عن رئيس الجهاز، على النحو الآتي:

عدد "2" من النواب وعدد "2" من السكرتارية، وعدد "2" من المسجلين، وعدد "15" من المحللين، خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة النظام ليست جديدة تماماً، حيث سبقتها محاولات على المستوى الإقليمي، وخاصة في إقليمي غرب أفريقية وجنوبها، وهو ما قد يساعد المجلس على سرعة تأسيس الوحدات الفرعية للنظام.⁽²⁾

3- القوة الأفريقية الجاهزة: وهي عبارة عن أداء لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية قبل وقوعها، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون انتظار تفاقمها، ولردع أي عدوان خارجي على القارة، ولمنع تدويل الصراعات الأفريقية، كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن، كحالات (سيراليون، ليبيريا).

وتتكون القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدينة في بلدانها الأصلية، مستعدة للانتشار السريع عندما يكلفها المؤتمر أو المجلس بذلك.

وتتكون القوة الجاهزة أيضاً من لجنة أركان الحرب التي تتمحور مهمتها الأساسية في إسداء المشورة، وتقديم المساعدة لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية، بهدف تعزيز السلم والأمن في القارة وصونه.

1 - Institut For Security studies (155) , "Non-paper on the operationa lisation of the continental Erly 11-war ning system (CEWS) , (Pretoria Novemer 2004) , PP 10

2- محمود أبو العينين، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2006-2007، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، يوليو 2007)، ص ص 61-65.

4- صندوق السلم: تعدُّ مسألة التمويل نقطة مهمة وأساسية في عمل المجلس، إذ يمكن أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد سلبياً في استقلالية المجلس في ممارسته لعمله.

ولمعالجة هذا الأمر، أنشء صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم، وذلك من خلال الاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الأفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، ثم المساهمة الطوعية (التبرعات).

كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد، وأية مصادر أخرى من خارج أفريقية بشرط أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ الاتحاد وأهدافه.

خامساً: علاقة المجلس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى: (1)

تتمثل هذه العلاقة في قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم المالي واللوجستي والعسكري، تعزيزاً لنشاطات الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز الأمن والسلم والاستقرار وصونه في أفريقية، وذلك عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويقوم كل من مجلس السلم ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع الأعضاء الأفريقيين فيه، وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية، وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلم والاستقرار في أفريقية.

أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن مسائل الأمن والسلم والاستقرار في أفريقية، فإن المجلس يتعاون ويعمل على نحو وثيق مع هذه المنظمات.

سادساً: علاقة المجلس بالبرلمان الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية: (2)

يتشئ مجلس السلم الأفريقي علاقات تعاون وثيقة مع البرلمان الأفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، ويقوم المجلس بناءً على طلب البرلمان الأفريقي بتقديم تقرير إلى البرلمان

1- وللمزيد حول هذه العلاقة، انظر:

المادة (17) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، مرجع سابق، ص 268 - 269.

2- وللمزيد حول علاقة المجلس بالبرلمان ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي، انظر:-

المادتين (18 - 20)، من بروتوكول المجلس، مرجع سابق، ص 269 - 270.

عن طريق رئيس المفوضية، ويقوم رئيس المفوضية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأفريقي عن وضع السلم والأمن في القارة، كما يتخذ رئيس المفوضية الإجراءات المطلوبة كلها لتيسير ممارسة البرلمان الأفريقي لسلطاته.

أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس بمنظمات المجتمع المدني، فالمجلس يقوم بتشجيعها على القيام بدور فعال في نشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون والترابط بين شعوب القارة، وقد تناول المجلس هذا الدور في اجتماعه رقم " 39 " في 30/سبتمبر/2005م، وقد شجعها على القيام بهذا الدور.

المبحث الثاني: نماذج من دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة:

يتناول هذا المبحث نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس، وذلك من أجل توضيح الطريقة التي تعامل بها المجلس في تسوية هذه النزاعات، والصعوبات والعقبات التي واجهته خلال قيامه بمهامه على أرض الواقع، وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: دور المجلس في تسوية أزمة جزيرة أنجوان في جمهورية جزر القمر:

يعود تاريخ بداية الأزمة في هذه الجزيرة إلى أغسطس من عام 1997م، عندما أعلنت هذه الجزيرة انفصالها عن جمهورية القمر، ثم استيلاء رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر بانقلاب عسكري في أبريل 1999م.

وقد تكلفت جهود منظمة الوحدة الأفريقية والأطراف المعنية الأخرى آنذاك بإبرام اتفاق للمصالحة في فبراير 2001م⁽¹⁾، أعقب ذلك تعليق السلطات الأجنبية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، مبررة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للجزيرة وفقاً للاتفاق المشار إليه، بجانب توجيه المساعدات إلى جزيرة واحدة دون باقي الجزر.

1- بدر حسين شافعي، جزر القمر .. انقلابات .. دعاوي انفصالية .. تبعية موقع إسلام أون لاين نت، على الرابط الآتي:
<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA-C&cid=117062073081&pagename=Zone-Arabic-News/Nwlayout>.

وفي 20/ديسمبر/2003م، تم التوقيع على اتفاق "بيت سالم" للترتيبات الانتقالية، تلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس 2004م.⁽¹⁾

لكن الأمور عادت وتأزمت من جديد في الجزيرة، عندما رفض العقيد "محمد بكر"، الذي تولى الرئاسة في الجزيرة عام 2002م، التنحي عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية، التي رأت أنه استنفد مدة ولايته القانونية في أبريل عام 2007م، وقام الرئيس الاتحادي "أحمد سامبي" بتسمية "الكعبي حميدي" رئيساً مؤقتاً لإجوان إلى أن يُنتخب رئيس جديد، غير أن العقيد "محمد بكر" تحدى الحكومة الفيدرالية، وقام بإجراء الانتخابات في 10 يونيو 2007م، ونصب نفسه رئيساً على الجزيرة.⁽²⁾

وقد التزم مجلس السلم والأمن الأفريقي ببدء التسوية السلمية للصراع في البداية، وذلك بإرساله لبعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية، الأولى: بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الانتخابات في جمهورية القمر، بقوام "462" من العسكريين والشرطة المدنية، والثانية: بعثة الاتحاد الأفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية، وإزاء تطورات الوضع خلال النصف الأول من عام 2007م، قام المجلس بمد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات والمساعدات الأمنية إلى 31 يوليو 2007م، كما قام بتحذير السلطات الإيجوانية من إجراء الانتخابات الرئاسية في 10 يونيو، كما كان مقرراً، لعدم ملائمة الظروف السياسية لذلك، إلا أنها رفضت الخضوع لقراراته، فقرر عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وأرسل مبعوثين لإقناعها بالتراجع عن تعنتها والخضوع لقراراته تجنباً لتصعيد الموقف، كما قرر مد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات والمساعدات الأمنية مرة أخرى إلى 31 ديسمبر 2007م.

وفي ضوء رفض السلطات الإيجوانية الاستجابة لقرارات المجلس السابقة، قرر المجلس التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الإيجوانية بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها تجميد أصول تلك السلطات وأموالها، ثم هدها بعمل عسكري ضدها، بيد أنها مضت في طريقها، فقام المجلس بعملية عسكرية ضدها عرفت بـ "الديمقراطية في جمهورية القمر"، في إطار تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد رقم "186"، الصادر عن قمة الاتحاد العاشرة في يناير، فبراير 2008م، والذي أعقبه اجتماع رئيس المجلس التنفيذي في 20 فبراير ببعض وفود الدول الأفريقية ورئيس جمهورية القمر لبحث تنفيذ قرار المؤتمر، إذ تقرر تكوين بعثة من نحو "1350" جندياً شاركت فيها قوات من كل من ليبيا، السودان، تنزانيا، وبدعم خططي من

1- مي الصايغ، "جزر القمر: دولة بأربعة رؤوس"، صحيفة الأخبار اللبنانية، 29/آذار/2008.

2- الأزمة في جمهورية جزر القمر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وأفريقية 2008م، على الموقع الآتي : <http://www.sis.gov.eg/ar/storg.as.px?sid=3841>

السنغال، أسفرت عن تمكين الحكومة القمرية من استعادة سلطتها على جزيرة انجوان في 25 مارس 2008م،⁽¹⁾ ولم يكتفِ المجلس بتسوية الصراع، بل قرر مد تفويض بعثة المساعدات الانتخابية والأمنية ستة أشهر أخرى لضمان إجراء انتخابات عادلة ونزيهة في جزيرة انجوان، وإجراء الانتخابات الرئاسية في الجزيرة من 15 - 29 يونيو 2008م، وهنا يمكن القول إن المجلس قد نجح في تسوية الصراع في هذا البلد.

المطلب الثاني : دور المجلس في أزمة دارفور:

تعدُّ أزمة دارفور من أخطر الأزمات التي واجهت الاتحاد الأفريقي بعد إنشائه مباشرة، وتعدُّ أيضاً واحدة من أشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، إماماً بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيه، والداعمة له، وتلك التي تروج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة.

وتعود الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور إلى التوترات التي تصاعدت بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، إذ أنشأ الفور تجمعاً عرف بالحزام الأفريقي، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب، ومن هنا بدأ التفريق بين ما هو عربي وما هو أفريقي داخل دارفور، وشيئاً فشيئاً راحت مشاعر السخط والغضب إزاء حكومة السودان تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة، إذ راحوا يحملونها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم، ويتهمونها بتجاهلهم في خططها التنموية، بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم، وبمرور الوقت، تنامت النعرة العرقية في أوساط الدارفوريين الأفارقة، وظهرت حركات عرقية عديدة راحت تسعى إلى رفع ما تراه ظلماً وغبناً طالما مورس إزاء بني جلدتها من قبل الحكومات كلها التي تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله، وقد لجأت هذه الحركات الدارفورية الأفريقية إلى العنف في سبيل إنجاز أهدافها وبرامجها.⁽²⁾

1- المرجع السابق نفسه.

2- وللمزيد عن الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور ومسبباتها، انظر :-

زكى البحيرى ، مشكلة دارفور: أصول الأزمة- وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008م)، ص ص 87- 108 .

وتتمثل أبرز هذه الحركات الدارفورية في كل من "جبهة تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة"، في حين يمثل "الجنجويد" التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية العربية.⁽¹⁾

وفيما يلي نعرض لدور مجلس السلم والأمن الأفريقي في معالجة أزمة دارفور: -

شهدت أزمة دارفور العديد من الجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها، ومن بين هذه الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل تسوية هذه الأزمة.

ففي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم "13"، الذي عقد بتاريخ 27 يوليو 2004م، طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن وتسوية الصراع في الإقليم.

وفي اجتماع المجلس رقم "17"، الذي عقد بتاريخ 20 أكتوبر 2004م، قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم وإرسالها، سميت بقوة (Amis)، قوامها 3320 فرداً، منهم 2341 من العسكريين، و450 مراقباً، و815 من الشرطة المدنية، و26 من المدنيين الدوليين، مدة عام واحد حتى أكتوبر 2005م.⁽²⁾

وكانت أهم أهداف قوة (Amis) ما يأتي:⁽³⁾

- 1 - التأكد من التزام أطراف الصراع كافة باتفاقية أنجينا لوقف إطلاق النار في أبريل 2004 وغيرها من الاتفاقيات في هذا الشأن.
- 2 - بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة توزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير عودة المشردين إلى ديارهم، واللجئين إلى داخل حدود الإقليم.
- 3 - حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، وتسوية الصراع سليماً، والعمل على تحقيق وحدة السودان واستقراره، وهو الهدف الأساسي لهذه البعثة.

1- ولمعرفة المزيد عن هذه الحركات، انظر:

عبد مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009م)، ص 98 - 109.

2- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"، في محمود أبو العنين (محرراً)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004م - 2005م، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الثالث، 2005م)، ص 71.

3- المرجع السابق نفسه، ص 72.

وقد طلب المجلس من رئيس المفوضية توفير كل الدعم الممكن للبعثة لتحقيق أهدافها، وعلى أثر ذلك قام رئيس المفوضية بطلب هذا الدعم من خلال الدعوة وبالتعاون مع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول دارفور من 10 - 22 مارس 2005م، لطلب هذا الدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وأهمهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.⁽¹⁾

ومن أجل توسعة بعثة (Amis)، وبناء على توصيات مجلس السلم الأفريقي، شكلت المفوضية لجنة من 10 - 22 مارس 2005م لتقدير الوضع في دارفور بمشاركة بعض الشركاء الدوليين (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة)، أسفرت عن توصيات بدعم (Amis) على مرحلتين، المرحلة الأولى التي ينتهي عملها بحول مايو 2005، والمرحلة الثانية التي يتطلب أن تتوصل فيها بعثة (Amis) إلى أقصى فاعلية لها، وذلك بالانتشار الكامل للقوات العسكرية وقوات الشرطة والأفراد المدنيين، كما تتطلب هذه المرحلة توسعة القوات العسكرية إلى أن يصل عدد أفرادها " 6171 " عسكرياً، فضلاً عن " 1560 " من قوات الشرطة.

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم "28" بتاريخ 28 أبريل 2005م، قرر المجلس توسعة قوات (Amis)، ليبلغ قوامها "6171" عسكرياً، و"1560" من الشرطة المدنية، وذلك تنفيذاً لما جاء في التوصية السابقة، وتنتشر هذه القوات في الإقليم بحلول نهاية سبتمبر 2005م.⁽²⁾

وبعد هذه التوسعة لبعثة (Amis) مرت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبي سيطرت فيه قوة حفظ السلم (Amis) على الوضع نسبياً، إلا أن الأوضاع تدهورت مرة أخرى في الإقليم منذ أغسطس 2005م، وتعرضت بعثة (Amis) لكثير من الاعتداءات والإصابات وعمليات الاختطاف، فضلاً عن مقتل اثنين من القوات النيجيرية، وسائقين من العاملين في القطاع الثاني في البعثة، واختطاف "38" فرداً من البعثة في القطاع الخامس، وقيام بعض قوات الشرطة السودانية بتبادل إطلاق النار مع بعثة (Amis)، فضلاً عن الاستيلاء على بعض مواد الإغاثة الإنسانية في أثناء نقلها للمدنيين.

وقد قام بهذه الاعتداءات قوات كل من "حركة تحرير السودان" المسلحة في منطقة (التراب) في 23 أغسطس 2005م، وقوات من الحكومة السودانية في 19 سبتمبر 2005م، و"الجنجويد" التي قامت بهجوم في 28 سبتمبر 2005م، وآخر في 29 سبتمبر 2005م.⁽¹⁾

1- مجدي جلال، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية"، أفاق أفريقية، (القاهرة :

الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، ربيع 2006م)، ص 20.

2- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"، مرجع سابق، ص 72.

وقد أعرب مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم "45" الذي عقده في 12 يناير 2006م عن رضاه للتقدم المحرز بشأن نشر قوة (Amis)، والدور الكبير الذي قامت به هذه القوة، رغم كل المعوقات المادية واللوجيستية التي واجهتها.

وأعرب المجلس في هذا الاجتماع أيضاً عن دعمه المبدئي لنقل مهمة عمل قوة (Amis) إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقرر المجلس في هذا الاجتماع مد مدة عمل قوة (Amis) إلى آخر مارس 2006م.

وفي أوائل سنة 2006م تدهورت الأوضاع في إقليم دارفور تدهوراً كبيراً، وعلى أثر ذلك مارست الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغطاً كبيراً على الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، تحت مسمى أن ما يحدث في دارفور عملية إبادة شاملة، وأن الاتحاد الأفريقي لم يستطع السيطرة على الأوضاع في الإقليم، رغم ما بذله من جهد في هذا الشأن.⁽²⁾

وفي ظل ذلك، عقدت محادثات في بروكسل يوم 9 مارس 2006م، جمعت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.⁽³⁾

ونتيجة للضغط الدولية والأوضاع المتدهورة في دارفور، عقد مجلس السلم والأمن الأفريقي اجتماعه رقم " 46 " في 10 مارس 2006م، وقرر الآتي:⁽⁴⁾

1 - الموافقة على نقل مهمة قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

1 - Peace and security council, 41 and Meeting on 10 october 2005 , Addis Ababa Eth10p1A -1 communiu. P1

2 - جمال ضلع، الصراع في دارفور، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي: 2006-2007، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الرابع يوليو 2007)، ص 150.

3 - مجدي جلال، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية"، مرجع سابق، ص 21 - 22.

4 - حول تفويض بعثة Amis ، انظر :

- مجلس السلم والأمن الأفريقي، الاجتماع السادس والأربعون، تقرير رئيس المفوضية المقدم وفقاً للفقرة (5) من بيان مجلس

السلم والأمن الصادر في 12/يناير/2006م حول الوضع في دارفور، أديس أبابا، مارس 2006م، ص 16 - 17.

- مجلس السلم والأمن الأفريقي، الاجتماع الخامس والسبعون، بيان حول الوضع في دارفور، أديس أبابا، أبريل 2007م، ص

1 - 2

2 - مد مدة عمل قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى نهاية سبتمبر 2006م.

3 - بذل كل الجهود من أجل تسوية الأزمة بين السودان وتشاد، وذلك لما تتضمنه هذه التسوية بين البلدين من أثر مباشر في تسوية الصراع في دارفور.

والملاحظ هنا، أنه وبالرغم من أن مجلس السلم والأمن الأفريقي قد وافق على تسليم الأمم المتحدة مسؤوليات حفظ السلم في دارفور من خلال موافقته على إنشاء قوة مختلطة مع الأمم المتحدة، إلا أن المجلس قد عمل - قدر الإمكان - للمحافظة على المصالح الأفريقية عند تشكيل هذه البعثة الأممية، إذ استطاع أن يحقق إنجازاً كبيراً من خلال الحفاظ على دور الاتحاد الأفريقي في دارفور، وضمان أن يتم التوصل إلى حل للنزاع تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، وأن تظل المشاركة الأفريقية هي القوام الرئيس لأي بعثة حفظ سلم جديدة في الإقليم.

وقد تم هذا فعلاً عند تشكيل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والمعروفة اختصاراً باسم (يوناميد)، التي تسلمت مهامها في 31 ديسمبر 2007م، وقد شكلت القوات الأفريقية نسبة كبيرة منها.⁽¹⁾

وإلى جانب دور مجلس السلم الأفريقي المباشر على الأرض داخل إقليم دارفور، وذلك من خلال المشاركة في البعثة المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإن المجلس يقوم بدور كبير على صعيد تحقيق المصالحة، وذلك بأفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة وشاملة.

ولتحقيق ذلك أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي خلال اجتماعه رقم " 142 " المنعقد في 21 يوليو 2008م، قراراً يدعو فيه إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، وعلى أثر ذلك قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بترشيح عدد من الشخصيات الأفريقية البارزة كأعضاء في هذا الفريق، وقد حظي قرار مجلس السلم الأفريقي بشأن تشكيل هذا الفريق بتأييد كامل في الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عقدت من 1-3 فبراير 2009م.

وتشكل الفريق من كل من "تابوامبيكي" رئيس جمهورية جنوب أفريقية السابق رئيساً لهذا الفريق، وعضوية كل من الجنرال "عبد السلام أبو بكر" رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة بجمهورية

1 - أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور: بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، دراسة غير منشورة، ص31.

نيجيريا الاتحادية من 1998م-1999م، والرئيس "بيير بويويا" رئيس دولة بورندي لدورتين من 1987م-1993م ومن 1996م-2003م، وأحمد ماهر السيد" وزير خارجية مصر في الفترة من 2001م-2004م، والقاضية "فلورنس مواشاندي مومبا" التي عملت في دائرة الاستئناف لمحكمة الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا، و"عماد محمد عبد الفتاح" الذي شغل منصب المستشار القانوني والمساعد الخاص لرئيس ديوان الرئيس أوباسانجو، و"رقية عمار" وتشغل منصب المدير لمجموعة معنية بحقوق الإنسان تعرف باسم (لحقوق الأفريقية)⁽¹⁾.

كفَّ هذا الفريق بإجراء دراسة معمقة للوضع في دارفور، وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة قضايا المسائلة ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة وشاملة من ناحية، وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة من ناحية أخرى.

عقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في أديس أبابا يومي 18-19 مارس 2009م، و أعقب هذه الجلسة الافتتاحية مشاورات موسعة مع كل الأطراف.

أنهى الفريق عمله في شهر أكتوبر 2009م، ورفع تقريره رسمياً إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في 8 أكتوبر 2009م، وعرض هذا التقرير في اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم " 207 " والذي عقد في ابوجا في نيجيريا في 29 أكتوبر 2009م.

وقد قدم فريق دارفور من خلال تقريره هذا مجموعة من التوصيات لمجلس السلم بشأن أفضل السبل لضمان المعالجة الفعالة والشاملة لقضايا المسائلة ومكافحة الإفلات من العقاب من ناحية، والمصالحة ولم الشمل من ناحية أخرى، ومن أهم هذه التوصيات ما يأتي:⁽²⁾

- 1 - تقترح اللجنة تصميم خريطة طريق لاتفاقية سياسية شاملة.
- 2 - أن تتفاوض حكومة السودان والحركات المسلحة ويتفقا على هدنة لتعليق العدائيات.
3. تشكيل محكمة جنائية تتصدى لأخطر الجرائم، وتتألف من قضاة وفرق دعم قانوني من السودانين وغير السودانين ، والفئة الأخيرة يرشحها الاتحاد الأفريقي.

1- تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم والأمن الأفريقي بشأن دارفور، على الموقع الآتي:

<http://www.dddc.org/AUPD-Report-on-Darfur-Arabic.pdf>

2- المرجع السابق نفسه.

4. إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة لتعزيز كشف الحقيقة، واتخاذ إجراءات مصالحة ملائمة، وكفالة العفو متى عدّ مناسباً، في حين يمكن استخدام آليات فض النزاعات والمصالحة التقليدية والقبلية الضاربة بجذورها في الإقليم بشكل مفيد ضمن أوجه عمل " لجنة الحقيقة".

5- شملت توصيات التقرير الحديث عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تمنح المتضررين في دارفور تعويضات جماعية، ووضع خطة شاملة لإعادة أعمار دارفور بما يعالج اختلال الموازنة التاريخية في حق الإقليم.

إلى جانب هذه التوصيات، أوصى التقرير أن يرعى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الوساطة الدولية حول دارفور، حتى تؤدي إلى إنجاح المفاوضات في إطار زمني محدد، وأن تنشئ مفوضية تنفيذ ومراقبة بصلاحيات واسعة حتى تشرف على تنفيذ الاتفاقية السياسية الشاملة.

رحبت الحكومة السودانية بحذر بتوصيات لجنة حكماء أفريقية، إلا أن مسألة تشكيل محكمة مختلطة للمتهمين بارتكاب جرائم في دارفور شكلت التحفظ الأول، وأوجدت ردود فعل كانت أقرب للرفض الصريح منها إلى احتمالات المساومة والقبول.

وأما فيما يتعلق بردود فعل الحركات المتمردة، فقد كانت متناقضة، وفي مجملها أقل مما كان متوقّعا، فالتقرير لم ينجح كذلك في تهدئة مخاوف الحركات المسلحة بشأن المحاسبة الجنائية لأنها سبق وأن أيدت الإجراءات الجنائية الدولية.

ولكن، ورغم توقيع بعض اتفاقيات السلام بين الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة، ورغم الهدوء النسبي الذي يسود الإقليم، إلا أن التوصل إلى اتفاق نهائي ينهي الصراع في هذا الإقليم ويعيد النازحين واللاجئين إلى ديارهم، لا يزال مطلباً بعيد المنال، ويحتاج إلى جهود كبيرة من الأطراف جميعها لإنهاء هذا الصراع.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول إن المجلس قد نجح في تعزيز السلم والأمن والاستقرار بشكل كامل في حالة جزر القمر، في حين سجل نجاحاً نسبياً في حالة دارفور.

ففي حالة جزر القمر استطاع المجلس أن يعيد الأمور إلى نصابها، وينهي التمرد الذي حصل في جزيرة انجوان.

ويرجع نجاح المجلس في هذه العملية، وفي وقت قصير نسبياً إلى تفوقه العسكري، وضعف قدرات الخصم، وصغر حجم جمهورية القمر.

كما يرجع نجاح العملية أيضاً إلى تأييد دول الإقليم لقرارات المجلس خشية نجاح أي محاولة انفصالية داخلها، وما قد يترتب عليه من انتقال عدوى الانفصال إلى باقي دول الإقليم.

أمّا فيما يتعلق بالحالة الثانية، وهي أزمة دارفور التي تعدّ الاختبار الحقيقي لقدرة المجلس على تحقيق أهدافه وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في الإقليم، فيمكن القول هنا: إن المجلس نجح ولو نسبياً في التعامل مع هذه الأزمة، إذ قامت قواته منذ أكتوبر 2004م إلى مارس 2006م، بدور تاريخي مشهود لها به، وبجهد كبير في هذا الشأن، إلا أن التدخلات والضغط الخارجية التي سعت لتحويل هذه الأزمة، وقلة عدد بعثة المجلس (Amis)، التي كان عددها نحو (7000) فرد، يعملون في إقليم تصل مساحته إلى نحو نصف مليون كيلو متر مربع، فضلاً عن نقص الخبرات الميدانية، والقدرات المالية التي راوحت بين 25 - 40 مليون دولار شهرياً، والقدرات الفنية واللوجستية، وتأخر الدعم المقدم من الدول الأعضاء، والشركاء الدوليين، رغم طلب المجلس المتكرر منهم تزويده بالدعم اللازم، وتباطؤ أطراف الصراع في التعاون مع البعثة، والهجمات العنيفة التي تعرضت لها البعثة على أيدي الجماعات المتمردة لاعتقادها باتحيازها للحكومة السودانية، فهذه العوامل كلها أدت إلى إضعاف دور المجلس في إنهاء هذا الصراع.

نتائج الدراسة:

يمكن أن نستنتج من الدراسة الآتي:

- 1- إن ضعف التمويل وقلة الخبرة لدى المجلس أدت إلى الحد من فاعلية دوره في حل وتسوية النزاعات في القارة.
- 2- إن التمويل الذي يأتي إلى المجلس من طرف الدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى أدى إلى فقدان المجلس لاستقلاله في عمله.
- 3- إن الضغوط والتدخلات الخارجية أضعفت دور المجلس في حل النزاعات الأفريقية وتسويتها، وأدت إلى توسيع هذه النزاعات وتدويلها، واستغلالها لصالح أجندات خارجية.

4- إن صغر الرقعة الجغرافية التي يقع فيها النزاع، وعدم تعدد أطرافه أو تدويله، تجعل من السهل على المجلس السيطرة على هذا النزاع من خلال ما هو متاح له من إمكانيات، وجزيرة انجوان في جزر القمر مثال على ذلك.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الوثائق:

1. بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، الصيف، 2006م).
2. قرار صادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، بشأن انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، رقم القرار: ASSEMBLY/AU/DEC.280(XIV).
3. مجلس السلم والأمن الأفريقي، الاجتماع السادس والأربعون، بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 12 يناير 2006م ، حول الوضع في دارفور، أديس أبابا، مارس، 2006م.
4. مجلس السلم والأمن الأفريقي، الاجتماع الخامس والسبعون، بيان حول الوضع في دارفور، أديس أبابا، أبريل، 2007م.

ثانياً: الكتب:

- 1 - البحري، زكى ، مشكلة دارفور: أصول الأزمة - وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية .(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008م).
- 2 - موسى، عبده مختار ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009م).
- 3 - نصر الدين، إبراهيم ، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، تحرير: البشير علي الكوت، الاتحاد الأفريقي، بحوث الاتحاد الأفريقي، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2005م).

ثالثاً: الدوريات:

- 1- مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، مجلة آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، ربيع، 2006م).

رابعاً: التقارير والدراسات:

1. أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور: بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، دراسة غير منشورة.

- 2- جمال ضلع، الصراع في دارفور، في محمود ابوالعينين (محرراً)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي: 2006م-2007م، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، يوليو 2007م).
3. محمود أبو العينين، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2006م-2007 (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، يوليو، 2007م).
- 4- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004م - 2005م، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2005م).

خامساً: الصحف:

- 1- عبد الملك عوده، مجلس السلم والأمن الأفريقي، صحيفة الأهرام، 9 يونيو، 2004م.
 2. مي الصايغ، جزر القمر: دولة بأربعة رؤوس، صحيفة الأخبار اللبنانية، 29 آذار/2008م.
- المراجع الأجنبية:

1. Institut For Security studies (155) , "Non-paper on the operationa lisation of the continental Erly war ning system (CEWS) , (Pretoria Novemer 2004)
2. Peace and security council, 41 and Meeting on 10 octoBer 2005 , Addis Ababa Eth10p1A communiiau.

مواقع الانترنت:

1. <http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA-C&cid=117062073081&pagename=Zone-Arabic-News/Nwalayout>.
2. <http://www.sis.gov.eg/ar/storg.as.px?sid=3841>
3. <http://www.dddc.org/AUPD-Report-on-Darfur-Arabic.pdf>